فهرس الموضوعات

المقدمة ..... أ

توطئة: ..... ب

أهمية الموضوع: ..... ج

إشكالية الدراسة: .....د

أسباب اختيار الموضوع: .....د

الهدف من الدراسة: ..... هـ

حدود الدراسة: ..... هـ

المناهج المعتمدة في الدراسة: .....و

منهج الباحث في بحثه: .....و

الدراسات السابقة: .....ز

خطّة البحث: .....ط

صعوبات البحث: .....ي

الفصل التمهيدي: عصر الشيخ أبي عبد الله الكندي 2

المبحث الأول: الحياة السياسية بعمان إلى بداية القرن السادس الهجري 2

المطلب الأول: الإمامات الإباضية بعمان خلال القرون الهجرية الخمسة الأولى 2

الفرع الأول: الإمامة الإباضية الأولى بعمان 2

الفرع الثاني: الإمامة الإباضية الثانية بعمان 4

الفرع الثالث: نتائج عزل الصّلت بن مالك 6

الفرع الرابع: إحياء الإمامة الإباضية بعمان (الإمامة الرابعة)..... 10

المطلب الثاني: مميزات الحياة السياسية بعمان 14

الفرع الأول: أثر النظام القبلي على الحياة السياسية بعمان إلى بداية ق6هـ 14

الفرع الثاني: دور العلماء في الحياة السياسية بعمان 17

المبحث الثاني: الحياة العلمية بعمان إلى بداية القرن السادس الهجري 23
المطلب الأول: المدارس العلمية 23
المطلب الثاني: المساجد بعمان ودورها التعليمي..... 25
المطلب الثالث: حركة التأليف خلال القرون الخمسة الأولى بعمان 27
الفرع الأول: التأليف في علوم الشريعة..... 27
الفرع الثاني: معالم التأليف في علوم الشريعة خلال القرون الخمسة الأولى 41
الفرع الثالث: التأليف في التاريخ والأنساب 44
الفرع الرابع: التأليف في اللغة العربية وفنونها 45
الفصل الأول: الشيخ أبو عبد الله الكندي وكتابه بيان الشرع والقواعد الفقهية؛ تعريفها وخصائصها وإمكانية الاحتجاج بها 48
المبحث الأول: الشيخ أبو عبد الله الكندي؛ حياته وآثاره 48
المطلب الأول: حياة الشيخ أبي عبد الله الكندي 48
الفرع الأول: اسمه، مولده ونشأته 48
الفرع الثاني: مكانته ومميزاته 49
الفرع الثالث: شيوخ أبي عبد الله الكندي..... 52
الفرع الرابع: وفاة أبي عبد الله الكندي 55
المطلب الثاني: آثار الشيخ أبي عبد الله الكندي 57
الفرع الأول: تلاميذ أبي عبد الله الكندي..... 57
الفرع الثاني: مؤلفات أبي عبد الله الكندي..... 61
الفرع الثالث: إسهامات الشيخ أبي عبد الله الكندي في قضايا عصره 70
المبحث الثاني: كتاب بيان الشرع..... 73
المطلب الأول: نسبة كتاب بيان الشرع، وتسميته، وسبب تأليفه..... 73
الفرع الأول: نسبة بيان الشرع إلى أبي عبد الله الكندي..... 73
الفرع الثاني: تسمية بيان الشّرع..... 76

الفرع الثالث: سبب تأليف بيان الشرع 76
المطلب الثاني: وصف عام لبيان الشّرع 77
الفرع الأول: مواضيع بيان الشرع 77
الفرع الثاني: ترتيب بيان الشرع 83
الفرع الثالث: بعض اصطلاحات بيان الشّرع 85
المطلب الثالث: منهج أبي عبد الله في بيان الشرع ومكانة كتابه 88
الفرع الأول: منهج أبي عبد الله في التأليف 88
الفرع الثاني: ثناء العلماء على بيان الشرع واعتمادهم عليه 92
الفرع الثالث: الأعمال على بيان الشّرع 94
المبحث الثالث: القواعد الفقهية؛ تعريفها وخصائصها وإمكانية الاحتجاج بها 95
المطلب الأول: ماهية القاعدة الفقهية والضابط الشرعي 95
الفرع الأول: تعريف القاعدة الفقهية 95
الفرع الثاني: تعريف الضابط الشرعي 99
المطلب الثاني: خصائص القاعدة الفقهية وأهميتها 102
الفرع الأول: خصائص القاعدة الفقهية 102
الفرع الثاني: أهمية القاعدة الفقهية 104
المطلب الثالث: الاحتجاج بالقاعدة الفقهية 107
الفرع الأول: آراء العلماء في الاحتجاج بالقاعدة الفقهية 108
الفرع الثاني: أدلة الفقهاء في الاحتجاج بالقاعدة 111
الفرع الثالث: الترجيح ومبرراته 114
المطلب الرابع: تطور القواعد الفقهية عند الإباضية 115
الفرع الأول: مرحلة التطبيق وبداية ظهور القواعد الفقهية 116
الفرع الثاني: مرحلة الاهتمام بالقواعد وبروزها 117

الفرع الثالث: القواعد الفقهية عند متأخِّري الإباضية.....126
الفرع الرابع: الجهود المعاصرة في القواعد الفقهية عند الإباضية.....128
الفصل الثاني: قاعدة الضرورات تبيح المحظورات 132
المبحث الأول: ألفاظ القاعدة ومعناها.....132
المطلب الأول: ألفاظ القاعدة وورودها عند المتقدمين.....132
المطلب الثاني: معنى الضرورة 133
الفرع الأول: الضرورة لغة 133
الفرع الثاني: الضرورة في الاصطلاح الفقهي الخاص.....134
الفرع الثالث: الضرورة في الاصطلاح الأصولي (الضرورة العامة) 140
الفرع الرابع: الضرورة في تعريفات المعاصرين.....144
المطلب الثالث: معنى الإباحة والمعنى الإجمالي للقاعدة.....146
الفرع الأول: الإباحة لغة واصطلاحا 146
الفرع الثاني: المراد بالإباحة في القاعدة.....147
الفرع الثالث: المعنى الإجمالي للقاعدة.....148
المبحث الثاني: أدلة القاعدة 149
المطلب الأول: الأدلة من الكتاب.....149
المطلب الثاني: الأدلة من السنة 151
المبحث الثالث: أثر الاضطرار على الأحكام الشرعية.....155
المطلب الأول: محظورات يجب فعلها في حال الضرورة 155
المطلب الثاني: محظورات يباح فعلها في حال الضرورة.....159
المطلب الثالث: محظورات لا تباح في حال الضرورة.....161
المبحث الرابع: شروط الضرورة المعتبرة شرعا 162
المطلب الأول: أن تكون الضرورة ملجئة 162

المطلب الثاني: أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة 165
المطلب الثالث: أن يكون المحظور متعينا 167
المطلب الرابع: أن يسعى جهده للخروج من حالة الضرورة 170
المطلب الخامس: أن لا تكون المصلحة ملغاة.....171
المبحث الخامس: أسباب الضرورات المبيحة للمحظور 174
المطلب الأول: الجوع والعطش.....175
المطلب الثاني: الإكراه 178
المطلب الثالث: المرض.....185
المبحث السادس: تطبيقات قاعدة الضرورات تبيح المحظورات في بيان الشرع.....187
المطلب الأول: تطبيقات الضرورة في بيان الشرع للجوع والعطش 187
المطلب الثاني: تطبيقات الضرورة في بيان الشرع للإكراه.....191
المطلب الثالث: تطبيقات الضرورة في بيان الشرع للمرض 197
أولا: ترك استعمال الماء للتطهر خوفا من الهلاك بسبب البرد.....197
ثانيا: التيمم بدل الماء لمرض مهلك.....197
ثالثا: الإفطار في رمضان للضرورة.....198
رابعا: ترك بعض أركان الصلاة وشروطها للضرورة.....199
خامسا: كشف الفخذ للعذر 199
سادسا: مداواة المرأة للرجل 199
سابعا: مداواة الرجل للمرأة 200
ثامنا: التداوي بالحرام 200
المطلب الرابع: تطبيقات الضرورة في بيان الشرع لأسباب مختلفة 201
أولا: اللجوء إلى التيمم مع وجود الماء للضرورة 201
ثانيا: الصلاة على الأرض النجسة للضرورة 202

ثالثا: الصلاة دون اختتان للضرورة.....203
رابعا: صلاة الفريضة على ظهور الدواب للضرورة.....203
خامسا: العمل في الصلاة للضرورة.....203
سادسا: الخروج من الصلاة لضرورة 204
سابعا: دخول الجنب والحائض المسجد للضرورة.....204
ثامنا: القيام بعمل من أمور الدنيا في المسجد 205
تاسعا: قتل الحيوان المؤذي ولو في الحرم.....205
عاشرا: مساكنة الأجنبي للمرأة الأجنبية والسفر معها وإنقاذها 206
حادي عشر: إتلاف مال الغير للضرورة.....207
ثاني عشر: قتل الصائل ضرورة 208
ثالث عشر: قتل المرأة للمغتصب 208
رابع عشر: فسخ عقد الإجارة عند الخوف على النفس 209
خامس عشر: تعذّر أداء الإنسان ما وجب عليه 209
سادس عشر: ترك الشرط لتعذر الوفاء به.....210
سابع عشر: المسح على الخفين للضرورة.....210
المطلب الخامس: مسائل مستثناة من حكم الضرورة.....210
أولا: قتل الغير إنقاذا للنفس 210
ثانيا: الزنا في التهديد بالقتل 211
ثالثا: أكل لحوم البشر اضطرارا 212
الفصل الثالث: قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة 214
المبحث الأول: مفهوم الحاجة ومعنى القاعدة: 214
المطلب الأول: ألفاظ القاعدة وورودها عند المتقدمين.....214
المطلب الثاني: معنى الحاجة وعلاقتها بغيرها من المصطلحات 215

الفرع الأول: تعريف الحاجة لغة 215
الفرع الثاني: تعريف الحاجة اصطلاحا 216
الفرع الثالث: الفرق بين الحاجة العامة والحاجة الخاصة 218
الفرع الرابع: الحاجة الشرعية والمصطلحات ذات الصلة 220
المطلب الثالث: معنى القاعدة وعلاقتها بالاستحسان 225
الفرع الأول: الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة 226
الفرع الثاني: معنى تنزيل الحاجة منزلة الضرورة 229
الفرع الثالث: علاقة القاعدة بالاستحسان 233
المبحث الثاني: أدلة القاعدة 238
المطلب الأول: الأدلة العامة على اعتبار الحاجة: 238
المطلب الثاني: الأدلة الخاصة على اعتبار الحاجة: 239
الفرع الأول: الأدلّة الخاصّة على اعتبار الحاجة العامة 239
الفرع الثاني: الأدلة الخاصّة على اعتبار الحاجة الخاصّة 242
المبحث الثالث: شروط الحاجة الشرعية وأسبابها 244
المطلب الأول: شروط الحاجة المعتبرة شرعا 244
أولا: أن تكون المشقّة في الحاجة شديدة غير معتادة 245
ثانيا: ألا تعارض نصّا شرعيا 251
ثالثا: ألا تعارض ما هو أقوى منها 253
رابعا: أن تكون الحاجة قائمة 254
خامسا: أن يتعيّن ارتكاب المحظور لدفع الحاجة 255
المطلب الثاني: أسباب الحاجة الشرعية 256
أولا: المرض 257
ثانيا: النسيان 259

ثالثا: الخطأ 262
رابعا: الجهل 266
خامسا: النقص 272
سادسا: الإكراه 277
سابعا: السّفر 279
ثامنا: العسر وعموم البلوى 280
المبحث الرابع: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع.....284
أولا: ترك استعمال الماء للمشقة.....284
ثانيا: ترك استعمال الماء للضّرر.....285
ثالثا: ترك بعض أركان الصلاة للمشقة 286
رابعا: الجمع بين الصلاتين.....287
خامسا: ترك الجمعة والجماعة.....288
سادسا: الشّرب أثناء الخطبة 289
سادسا: قراءة القرآن للحائض والجنب 289
سابعا: تقديم الزّكاة لحاجة الفقير 289
ثامنا: حلق الشعر للمحرم.....289
تاسعا: النظر إلى الفروج للحاجة 290
عاشرا: الغش لدفع الظلم.....290
حادي عشر: إعطاء المال لدفع الغش والظلم 291
ثاني عشر: ضرب الدابة.....291
الفصل الرابع: القواعد التابعة لقاعدتي الضرورات تبيح المحظورات والحاجة تنزل منزلة الضرورة.....293
المبحث الأول: القواعد المقيدة لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات.....293
المطلب الأول: الضرر لا يزال بمثله 293

أولا: المعنى الإجمالي للقاعدة 293
ثانيا: أدلة القاعدة 294
ثالثا: قواعد مشابهة 295
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 298
المطلب الثاني: الضرورة تقدر بقدرها 300
أولا: معنى القاعدة.....300
ثانيا: دليل القاعدة 300
ثالثا: قواعد مشابهة 301
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 304
المطلب الثالث: إذا اتسع الأمر ضاق 311
أولا: معنى القاعدة.....311
ثانيا: دليل القاعدة 311
ثالثا: قواعد مشابهة 312
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 313
المطلب الرابع: الاضطرار لا يبطل حقّ الغير 314
أولا: معنى القاعدة.....314
ثانيا: دليل القاعدة 314
ثالثا: قواعد مشابهة 315
رابعا: تطبيقات قاعدة: "الاضطرار لا يبطل حق الغير" في بيان الشرع.....318
المطلب الخامس: الرخص لا تناط بالمعاصي 321
أولا: معنى القاعدة ومذاهب الفقهاء في حكمها 321
ثانيا: أدلة المؤيدين والمعارضين لحكم القاعدة.....322
ثالثا: رأي الإباضية من خلال بيان الشرع 325

رابعا: الترجيح ومبرراته.....326
المطلب السادس: الرخص لا تناط بالشّكّ 327
أولا: معنى القاعدة.....327
ثانيا: دليل القاعدة 327
ثالثا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 328
المبحث الثاني: القواعد المقيدة لقاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة.....329
المطلب الأول: ما أبيح للحاجة يقدّر بقدرها.....329
أولا: معنى القاعدة.....329
ثانيا: دليل القاعدة 331
ثالثا: قواعد متعلقة بها 332
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 333
المطلب الثاني: ما أبيح للحاجة هل يزول بزوالها؟ 335
أولا: معنى القاعدة.....335
ثانيا: دليل القاعدة 336
ثالثا: قواعد متعلقة بها 336
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 337
المطلب الثالث: الاحتياج لا يبطل حقّ الغير 338
أولا: معنى القاعدة.....338
ثانيا: دليل القاعدة 338
ثالثا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 339
المبحث الثالث: القواعد المبينة لأثر الحاجة على الأحكام الشرعية.....345
المطلب الأول: الحاجة تبيح المحظورات، والواجبات تسقط للحاجة.....345
أولا: معنى القاعدة.....345

ثانيا: دليل القاعدة 346
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 346
المطلب الثاني: المحرم لغيره يباح للحاجة والمحرم لذاته يباح للضرورة 348
أولا: معنى القاعدة.....348
ثانيا: دليل القاعدة 348
ثالثا: قوعد مشابهة 349
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 350
المطلب الثالث: كل ما كُره استعماله مع الجواز فإنه بالحاجة لا يبقى مكروها.....353
أولا: معنى القاعدة.....353
ثانيا: أدلة القاعدة 353
ثالثا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 354
المطلب الرابع: ما لا يمكن التحرّز عنه يكون عفوا 355
أولا: معنى القاعدة.....355
ثانيا: دليل القاعدة 356
ثالثا: قواعد مشابهة.....356
رابعا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 357
المطلب الخامس: الحاجة توجب الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل 360
أولا: معنى القاعدة.....360
ثانيا: دليل القاعدة 361
ثالثا: تطبيقات القاعدة في بيان الشرع 361
الفصل الخامس: تطبيقات قواعد الضرورة والحاجة على معاملات مالية معاصرة 366
المبحث الأول: أثر قواعد الضرورة والحاجة على عقد التأمين التجاري 366
المطلب الأول: تعريف عقد التأمين وخصائصه وأنواعه.....366

الفرع الأول: تعريف عقد التأمين 366
الفرع الثاني: خصائص عقد التأمين 368
الفرع الثالث: أنواع عقد التأمين 370
المطلب الثاني: الحكم الأصلي للتأمين التجاري 373
الفرع الأول: القائلون بحرمة التأمين التجاري وأدلتهم 373
الفرع الثاني: القائلون بإباحة التأمين التجاري وأدلتهم 388
الفرع الثالث: الترجيح ومبرراته.....392
المطلب الثالث: أثر الحاجة في التأمين التجاري وضوابطها.....396
الفرع الأول: أثر الحاجة في عقود الغرر 396
الفرع الثاني: الحاجة إلى التأمين التجاري.....399
المطلب الرابع: ضوابط العمل بالحاجة في التأمين التجاري.....403
الفرع الأول: وجود حاجة حقيقية 403
الفرع الثاني: عدم توفر البديل 406
الفرع الثالث: الحاجة تقدر بقدرها.....417
المبحث الثاني: أثر قواعد الضرورة والحاجة على العمل في مؤسسات تتعامل بالحرام.....420
المطلب الأول: حكم العمل في مؤسسات أصل نشاطها محرم 421
الفرع الأول: محلّ النزاع.....421
الفرع الثاني: المجيزون وأدلتهم.....422
الفرع الثالث: المانعون وأدلتهم.....425
الفرع الرابع: مناقشة فتوى القرضاوي والبكري.....428
الفرع الخامس: مناقشة وترجيح.....431
المطلب الثاني: أثر الضرورة والحاجة على الأعمال المحرمة 434
الفرع الأول: أثر الضرورة والحاجة على الأعمال التي يباشر فيها الموظّف الحرام 434

الفرع الثاني: أثر الضرورة والحاجة على الأعمال التي ليس فيها مباشرة للحرام.....436
المطلب الثالث: ضوابط إعمال الضرورة والحاجة في إباحة الأعمال المحرمة.....439
الفرع الأول: وجود ضرورة وحاجة معتبرتين 439
الفرع الثاني: أن تكون الضرورة والحاجة قائمتين بالفعل.....440
الفرع الثالث: انعدام البديل المباح.....441
الفرع الرابع: الإنكار بالقلب والتحول إلى العمل المباح عند وجوده 442
الفرع الخامس: الضرورة والحاجة تقدّران بقدرهما 443
الفرع السادس: اختيار أهون الشّرين 443
المبحث الثالث: أثر قواعد الضرورة والحاجة على الاقتراض بالربا 445
المطلب الأول: الحكم الأصلي للاقتراض بالربا.....445
الفرع الأول: الربا محرّم بجميع أنواعه.....445
الفرع الثاني: حكم فوائد البنوك.....446
المطلب الثاني: أثر الضرورة في الاقتراض بالربا.....448
المطلب الثالث: أثر الحاجة في الاقتراض بالربا 451
الفرع الأوّل: الاختلاف في إباحة الربا للحاجة 451
الفرع الثاني: مفهوم ونطاق عمل قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة.....455
الفرع الثالث: مآلات القول بإباحة الربا للحاجة.....458
المطلب الرابع: ضوابط إباحة الربا للضرورة 460
الفرع الأوّل: التحقق من وجود الضرورة 460
الفرع الثاني: انعدام البديل المباح.....463
الفرع الثالث: الاكتفاء بما تندفع به الضرورة.....464
الخاتمة:.....467
الفهارس العامة.....470

فهرس الآيات القرآنية.....471
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة 476
فهرس الأعلام 479
فهرس القواعد والضوابط الفقهية 491
فهرس المصادر والمراجع: 497
فهرس الموضوعات.....514

الملخص: يرمي البحث إلى تسليط الضوء على قاعدتين أساسيتين من القواعد التي لهما أثر بالغ في الحكم على كثير من القضايا المعاصرة، وهما قاعدتي: "الضرورات تبيح المحظورات"، و"الحاجة تنزل منزلة الضرورة"، وتسليط الضوء أيضا على القواعد التابعة لهما، وذلك من خلال كتاب بيان الشرع لأبي عبد الله الكندي، وهو موسوعة فقهية ضخمة، حاول الباحث تتبعها كاملة، واستخراج أبرز الفروع الفقهية التي وظّف فيها الشيخ هذه القواعد، قصد الوصول إلى إبراز مدى حضور هذه القاعدة في الفروع الفقهية المختلفة التي نقلها، وأيضا، ضوابط العمل بهذه القواعد من خلال تلك الفروع.

ثم سعى الباحث بعد ذلك إلى إبراز أثر تلك القواعد في بعض المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية المعاصرة كنماذج، واختار الباحث من تلك المسائل: مسألة القرض الربوي في حال الضرورة أو الحاجة، ومسألة التأمين التجاري الاختياري منه والإجباري، ومسألة العمل في مؤسسات تتعامل بالحرام، محاولا إسقاط ما سبق من قواعد مختلفة على هذه المسائل، للوصول إلى مدى تحقق حالة الضرورة أو الحاجة، وإمكانية الترخّص لأجل ذلك، وضوابطه عند ثبوته.

الكلمات المفتاحية: الضرورة، الحاجة، القواعد الفقهية، التيسير، مقاصد الشريعة، معاملات مالية معاصرة، أبو عبد الله الكندي، بيان الشرع.

Abstract: The research focuses on two basic rules which have a deep impact on judging many modern issues, those rules are “Necessities allow prohibitions” and “Need comes down to be a necessity”, the research also sheds light on the rules that are related to the two previous one through a book, which is a huge jurisprudence encyclopedia, entitled “Bayan Echara” to Abu Abdullah El-Kindi. The researcher tried to follow all of them, and extract the most prominent branches of jurisprudence in which El-Kindi used those rules in order to conclude to which extent that the rule is present in different jurisprudential branches, as well as, the manner of work with these rules through the branches.

After that, the researcher highlighted the impact of these rules on some issues that have relations with modern financial transactions as a model. The issues that were neatly chosen are: Usurious loan in case of necessity or need, The facultative and the forced commercial insurance, Working in institutions gain illegally, so he tries again to link the different previous rules with those issues, to get whether the case is a necessity or need and the possibility of making a concession then making controls for it, if it is proven.

Key words: Necessity, Need, Jurisprudential rules, Facilitation, Revelation Objectives, Modern financial transactions, Abu Abdullah El-Kindi, Bayan Echara.

Résumé: La recherche se concentre sur deux règles de base qui ont un impact profond sur le jugement de nombreuses questions modernes, ces règles sont «Les nécessités permettent des interdictions» et «Le besoin devient une nécessité», la recherche met également en lumière les règles qui sont liées aux deux précédentes à travers un livre, qui est une énorme encyclopédie jurisprudentielle, intitulé «Bayan Echara» à Abu Abdullah El-Kindi. Le chercheur a essayé de tous la suivre et d'extraire les branches jurisprudentielles les plus importantes dans lesquelles El-Kindi a utilisé ces règles, afin de conclure dans quelle mesure la règle est présente dans différentes branches jurisprudentielles citées, ainsi que la manière de travailler avec ces règles à travers ses branches.

Après cela, le chercheur a montré l'impact de ces règles sur certaines questions qui ont des relations avec les transactions financières modernes comme modèle. Les questions qui ont été soigneusement choisies sont: le prêt usuraire en cas de nécessité ou de besoin, l'assurance facultative et l'assurance commerciale forcée, le travail dans les institutions qui gagne illégalement. Alors il a essayé à nouveau de projeter les différentes règles précédentes sur ces questions, pour savoir si le cas est une nécessité ou un besoin et la possibilité de faire une concession puis d'en faire les contrôles, si elle est prouvée.

Mots clés: Nécessité, Besoin, Règles jurisprudentielles, Facilitation, Objectifs de révélation, Transactions financières modernes, Abu Abdullah El-Kindi, Bayan Echara..